العرب
الإثنين 2021/08/23
السنة 44 العدد 12157

الانتخابات فرصة لتغيير المشهد السياسي في المغرب

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الانتخابات المحلية والتشريعية في المغرب خلال سبتمبر المقبل، أكثر من مجرد سباق على أغلبية المقاعد بمجلس النواب والمجالس المحلية، بل هي مؤشر حقيقي لوعي الشعب بأهمية معاقبة الأحزاب التي تخلت عن وعودها.

وعلى المستوى الحزبي هي معيار بالنسبة إلى حزب الأصالة والمعاصرة وحزب العدالة والتنمية. فالأول يريد الخروج من شرنقة المعارضة والمرور نحو المشاركة في الحكومة المقبلة، مع ترجمة الأفكار التي تبناها منذ مجيء الأمين العام الحالي. والثاني يريد المحافظة على حضوره داخل البرلمان، بعد أن مني بهزيمة كبيرة على مستوى الانتخابات المهنية التي أجريت مؤخرا، ولم لا تدبير قطاعات وزارية دون ترؤس الحكومة.

كانت هناك خطوة نحو تحالف استباقي بين حزبي العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة، لكن يبدو أن هذه الخطوة لن يكتب لها الذهاب بعيدا فالأجندة السياسية مرتبطة في الأصل بالاستحقاقات الانتخابية، إضافة إلى أن الحزبين الغريمين لمدة تزيد عن العشر سنوات لن يستطيعا دمج إمكانياتهما البشرية واللوجستية لتحقيق ذلك التحالف قبل وبعد الانتخابات التشريعية والمحلية إلا في نطاق ضيق لن يؤثر على الخارطة الانتخابية وما ستفرزه من قوى سياسية ستكون لها الكلمة في المشهد السياسي ما بعد سبتمبر المقبل.

> هناك توجه لدعم الأحزاب السياسية لكي تلعب دورا في توطيد الديمقراطية وهو ما أكد عليه العاهل المغربي عندما ربط بين صد هجوم أعداء المملكة ودور الأحزاب في الانتخابات لترسيخ الاستقرار

أمام نزول شعبية الحزبين المتنافسين، الأصالة والمعاصرة والعدالة والتنمية، هناك قوى سياسية منها التجمع الوطني للأحرار والاستقلال، تتابع ما سمي الحوار بين الحزبين الذي سيشمل جميع القضايا الخلافية والتي تتضمن وجهات نظر متباينة بين الطرفين باعتبارها مخلفات الماضي، والواقع أن الوقت الانتخابي لن يسعف أي عملية حوار بين الحزبين الغريمين، بل إن الحزبين يتنافسان على المرتبتين الثانية والثالثة.

التصدع الذي يشهده العدالة والتنمية داخليا وانتخابيا يمكن اعتباره أحد مؤشرات تراجعه خلال الاستحقاقات المقبلة وتقلص أمله في ولاية ثالثة، إلى جانب فشل الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، الذراع النقابية للحزب الحاكم خلال الانتخابات النقابية الأخيرة، فيما جاء ثامنا بـ49 مقعدا في انتخابات الغرف المهنية، وأيضا توطيد قانون القاسم الانتخابي الذي أُقِرَّ من طرف البرلمان المغربي في أبريل الماضي، باحتساب النتائج على أساس المسجلين وليس المصوتين.

طموح حزب التجمع الوطني للأحرار كبير في إبعاد العدالة والتنمية عن الولاية الثالثة، فتصدره نتائج الانتخابات المهنية والتعبئة الانتخابية والتواصلية الجيدة، يعطيان دفعة قوية لهذا الحزب الذي يصنف كممثل للطبقة الاقتصادية فيما يؤكد رئيسه عزيز أخنوش أنه سيدافع عن الطبقات المستضعفة ويحقق نسبة نمو مهمة ويقلل من نسب البطالة. لاحظ أن هذه الوعود تبقى حبرا على ورق إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية في الوفاء ولو بجزء منها.

ظروف وصول حزب العدالة والتنمية المغربي ذو المرجعية الإسلامية إلى رئاسة الحكومة مُستفيدا مما اصطلح عليه بـ"الربيع العربي"، اختلفت بشكل جذري حاليا، فالمشهد السياسي المغربي يبني قواعده الجديدة بعيدا عن شروط تلك المرحلة وتأثيراتها، فالأحزاب التي تصدرت الانتخابات المهنية مثلا من المفترض أن تكون لها الكلمة في الانتخابات المقبلة.

حزب الأحرار كان ذكيا عندما تفادى بناء حملته الانتخابية على الجانب الديني وفضل عدم السقوط في شرك الصراع الأيديولوجي مع العدالة والتنمية، كما حدث مع الأصالة والمعاصرة الذي تبنى المواجهة المفتوحة والحادة مع الحزب الحاكم دون أن ينجح في الحد من نفوذ العدالة والتنمية انتخابيا، رغم أن هذا الأخير يصر على الاستنجاد بعنصر المظلومية في حملاته الانتخابية بالأساس كاستراتيجية تكسير خصومه.

حزب الأصالة والمعاصرة يطمح للوصول إلى 198 مقعدا في مجلس النواب، النسبة التي يجب توفرها لتشكيل الأغلبية، لكن المهمة ليست سهلة أبدا فالأحرار والاستقلال حققا تراكما سياسيا لسنوات طويلة ما سيجعل منهما كابحا لكل من العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة معتمدين على كفاءات وأعيان.

هناك توجه للدولة في دعم الأحزاب السياسية لكي تلعب دورا مهما في توطيد الديمقراطية ودولة المؤسسات، وهذا ما أكد عليه العاهل المغربي في العشرين من أغسطس الجاري، عندما ربط بين صد هجوم أعداء المملكة ودور الأحزاب في الانتخابات كمقياس لترسيخ استقرار البلد.

تواجد العدالة والتنمية في السلطة لعشر سنوات أنهكه سياسيا وأثر على تواجده اجتماعيا، ولهذا يراهن على العزوف الانتخابي لجذب شريحة المصوتين غير المُسيَّسين، وهو في حاجة إلى بناء تحالفات قبلية لضمان عدم نزوله إلى مرتبة دُنيا، وسيصبح من الصعب رؤية كيف تعكس العلاقات بين الأحزاب السياسية الرئيسية ومصالحها نتائج الانتخابات المقبلة.

إن لم يتمتع حزب الأصالة والمعاصرة بقاعدة دعم واسعة، واختار بدلا من ذلك اجتذاب مجموعة متنوعة من الفئات الاجتماعية، سيكون لحزب الاستقلال وماكينته الانتخابية القول الفصل في الاستحقاقات المقبلة. فسكان المناطق القروية يميلون إلى التصويت لهذا الحزب إلى جانب بعض المدن الكبرى في الجنوب، ولهذا تتعهد الأحزاب السياسية المنافسة له كالتجمع الوطني للأحرار بجلب المنافع وبالتالي كسب التأييد الساحق من الناخبين.

المشهد السياسي المقبل لن يكون مختلفا بشكل كبير عن السابق إلا في تغيير ترتيب بعض الأحزاب. فقد أجرى المغرب انتخابات دورية منذ ستينات القرن الماضي وراكم تجربة في هذا المجال تتسم بتحالفات متغيرة لا تخضع في الغالب إلى منطق الأرقام أو الأفكار والبرامج والأيديولوجيات، فقد نجد حزبا يملك عددا كبيرا من المقاعد ورغم ذلك لا يحظى بفرصة المشاركة في الحكومة، فيما يساهم حزب صغير في الحكم.

مع فرص تحقيق مكاسب سياسية للأحزاب المشاركة في النزال الانتخابي، تميل الأحزاب إلى تمثيل المصالح والقيم الفردية لتنظيمها، بدلا من تمثيل القيم التعددية داخل الحكومة. وهي المشكلة الأهم التي يجب الحسم فيها.

من عقدة فيتنام... إلى عقدة أفغانستان

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

ما بدأ بخطأ لا يمكن إلّا أن ينتهي بخطأ آخر أكثر فظاعة. لم يكن من خيار آخر لدى إدارة جو بايدن سوى الانسحاب من أفغانستان وإن في ظروف أقلّ ما يمكن أن توصف به أنّها في منتهى الفوضى. ستترك نتائج الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة في أفغانستان وطريقة خروجها منها انعكاسات على السياسة الأميركية في المستقبل. ستحلّ عقدة أفغانستان مكان عقدة فيتنام التي عانت منها الإدارات المتلاحقة منذ العام 1975 طويلا...

هناك حرب استمرّت عشرين عاما كلفت الولايات المتحدة ما يمكن أن يصل إلى ألف مليار دولار وثمّة من يقول أكثر. فشلت الولايات المتحدة في إقامة نظام قابل للحياة في أفغانستان بعد إزاحتها حكم "طالبان" الذي كان يؤوي أسامة بن لادن وتنظيم "القاعدة" الإرهابي، هذا التنظيم الذي كان وراء "غزوتي واشنطن ونيويورك" في الحادي عشر من أيلول – سبتمبر 2001. اتخذ بايدن قرارا بالانسحاب نظرا إلى أنّ إدارته تعرف تماما أنّ لا خيار آخر أمام الولايات المتحدة سوى الخروج عسكريًا من أفغانستان يوما. لماذا، إذا، الانتظار ودفع المزيد من الأثمان في حرب يستحيل الانتصار فيها؟

في هذا السياق، يبدو قرار الرئيس الأميركي منطقيًا إلى حدّ بعيد. ما ليس منطقيًا هو الخطأ الذي ارتكبته الإدارة عندما عجزت عن تنظيم الانسحاب العسكري. تبيّن بكل وضوح أنّ الولايات المتحدة كانت في أفغانستان طوال عشرين عاما، لكنها بقيت لا تعرف شيئا عنها وعن قوّة "طالبان" ومدى انتشارها. لعلّ أهم ما كانت تجهله الولايات المتحدة مدى هشاشة النظام الذي على رأسه أشرف غني خليفة حامد كرزاي. سارع غني إلى الفرار من كابل. تبيّن بكل بساطة أنّ عشرين عاما لم تكن كافية لبناء جيش أفغاني يستطيع الصمود لأيّام قليلة أمام "طالبان". لم تكن عشرون عاما كافية لمعرفة خبايا أفغانستان وخبايا "طالبان" التي تحاول حاليا تغطية تخلّفها عبر حملة علاقات عامة وجد من ينظّمها لها. عاجلا أم آجلا، سيتبيّن أن "طالبان" لا يمكن أن تتغيّر نظرا إلى أن لا علاقة لها من قريب أو بعيد بأيّ سمة حضاريّة في هذا الكون.

في أساس الخطأ الذي ترافق مع الانسحاب العسكري في أفغانستان، خطأ آخر ارتكبته الولايات المتحدة في العام 2003 عندما قرّرت إدارة جورج بوش الابن الذهاب إلى العراق قبل الانتهاء من حرب أفغانستان والانتهاء من "طالبان" والتنظيمات الإرهابيّة الأخرى المنتشرة في أفغانستان بحماية "طالبان". في مقدّم هذه التنظيمات كان تنظيم "القاعدة" الذي لم يستطع إيجاد موقع له في مناطق أفغانيّة مختلفة فحسب، بل استطاع أيضا إقامة علاقات مع إيران...

لم يكن طبيعيا دخول الولايات المتحدة حربا أخرى في وقت لم تنته من حرب أفغانستان ومن دون الذهاب إلى لبّ المشكلة، أي العلاقة بين الاستخبارات العسكريّة الباكستانيّة من جهة و"طالبان" من جهة أخرى. بدل التركيز على باكستان التي لعبت دورا مهمًا في ولادة "طالبان" والذهاب إلى أساس المشكلة... ذهبت الولايات المتحدة إلى العراق من دون أيّ دليل على وجود علاقة بين نظام صدام حسين و"القاعدة". لا يعني ذلك أن الدفاع عن النظام العراقي السابق ممكن بمقدار ما يعني أن التخلّص منه جرى بالطريقة الخطأ والتوقيت الخطأ. هذا ما دفعت الولايات المتحدة ثمنه في أفغانستان وما زالت تدفعه إلى اليوم.

لم يتضح بعد، وقد لا يتّضح يوما، من أخذ الولايات المتحدة إلى حرب أخرى في وقت لم تكن انتهت من حربها على الإرهاب في أفغانستان. كلّ ما تسرّب عن الأمر أنّ بول ولفويتز نائب وزير الدفاع في عهد بوش الابن سارع إلى المناداة بالانتقام من "القاعدة" في العراق. بادر إلى ذلك بعد ساعات من "غزوتي نيويورك وواشنطن" في اجتماع لكبار المسؤولين الأميركيين في منتجع كامب ديفيد بعيدا عن العاصمة. تصدّى كولن باول وزير الخارجية، وقتذاك، لولفويتز مؤكّدا أن ليس ما يثبت وجود علاقة بين نظام صدّام حسين و"القاعدة". لم يكن لدى نائب وزير الدفاع من ردّ. لكن ولفويتز قال بعد ذلك في سياق مقال طويل نشرته في حينه مجلة "فانيتي فير" "زرعت البذور"، أي أنّه زرع بذور فكرة الذهاب إلى العراق الذي عانى بدوره من نتائج حرب أميركيّة غير مدروسة أدت إلى فشل ذريع بتكاليف مادية وإنسانيّة باهظة، إضافة إلى خلل في التوازن الإقليمي صب في مصلحة إيران إن في منطقة الخليج أو في الشرق الأوسط.

> الإدارات الأميركية لم تدرك ما هي حركة «طالبان» وأن «طالبان» لا يمكن أن تتغير مهما وضعت من المساحيق على وجهها، وبغض النظر عن وجود من يقدم لها النصائح كي تبدو وكأنها تغيّرت

لا يمكن للخطأ سوى أن يجرّ إلى خطأ آخر. ما حصل من فشل في أفغانستان بدأ بخطأ الذهاب إلى العراق لأسباب ما زالت مجهولة. مثلما لم تفهم الإدارات الأميركية، من إدارة جورج بوش الابن... إلى إدارة بايدن، مرورا طبعا بإدارة باراك أوباما العراق، لم تفهم أفغانستان. لم تدرك كلّ هذه الإدارات معنى تقديم العراق على صحن من فضّة إلى إيران. لم تدرك أيضا ما هي حركة "طالبان" وأنّ "طالبان" لا يمكن أن تتغيّر مهما وضعت من المساحيق على وجهها وبغض النظر عن وجود من يقدّم لها النصائح كي تبدو وكأنّها تغيّرت. يظلّ الموقف من المرأة من خلال إجبارها على أن تكون مواطنا من الدرجة الثانية أو الثالثة أو الرابعة المقياس الأهمّ في الحكم على أي نظام أو تنظيم سياسي.

ستمضي سنوات قبل أن تخرج الولايات المتحدة من عقدة أفغانستان... هذا إذا خرجت، مع فارق كبير بين فيتنام وأفغانستان. في فيتنام هناك شعب أعاد بناء بلده بعد الانسحاب الأميركي الفوضوي من سايغون في نيسان- أبريل 1975. أقامت فيتنام علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة. في السنوات الثلاثين الأخيرة، زار رؤساء أميركيون هانوي، آخرهم كان ترامب.

تطلّع الفيتناميون إلى المستقبل. في المقابل، يبدو مستقبل أفغانستان على كفّ عفريت بوجود حركة تتطلّع فقط إلى الماضي وإلى تكريس التخلّف. لكنّ القاسم المشترك بين فيتنام وأفغانستان يبقى العقدة التي ولدت من الانسحابين الأميركيين. إنها عقدة أميركية بامتياز ستجعل أي حليف للولايات المتحدة يشعر مجدّدا بأنّ الرهان على الإدارة الموجودة في واشنطن رهان غير مضمون، بل رهان خاسر سلفا!